

نشرة صحفية

حظر

يجب عدم اقتباس محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 15 سبتمبر 2021 الساعة 14:00 بتوقيت جرينتش

UNCTAD/PRESS/PR/2021/027*
Original: English

تقرير الأونكتاد للتجارة والتنمية لعام 2021: من التعافي إلى القدرة على الصمود: هل ننجو جميعاً، أم نتأرجح كل على حدى؟

- في عام 2021، سيعود الاقتصاد العالمي للنمو بمعدل 5.3٪، وهو الأسرع منذ ما يقرب من 50 عامًا.
- ولكن هذا التعافي غير متوازن على المستوى الإقليمي والقطاعي والدخل. وقد يكون تباطؤ النمو العام المقبل أكثر حدة مما كان متوقعًا إذا استجاب صانعو السياسات للدعوات المضللة لتحرير القيود والتشف.
- لم يستيقظ صانعو السياسات في الاقتصادات المتقدمة بعد على حجم الصدمة التي تعرضت لها البلدان النامية أو لمدى حدتها. لقد تضررت العديد من بلدان الجنوب أكثر من تضررها من الأزمة المالية العالمية، في حين أن عبء الديون الثقيل الآن يقلل من حيز السياسة المالية المتاحة لتلك الدول.
- التعامل مع الوباء في البلدان المتقدمة أدى إلى تنشيط دور الحكومات من جديد وتعليق التشف المالي، لكن القواعد والممارسات الدولية ما زالت تفرض على البلدان النامية نفس سياسات ما قبل الجائحة وتضعهم تحت ضغوط اقتصادية شبيهة دائمة.

جنيف، 15 سبتمبر 2021 - يقول تقرير التجارة والتنمية 2021 الصادر عن الأونكتاد اليوم أن هذا العام سيشهد تعافي الاقتصاد العالمي بفضل استمرار التدخلات السياسية الجذرية التي بدأت في عام 2020 وبدء إطلاق لقاح ناجح (إن لم يكن مكتملاً) في الاقتصادات المتقدمة. سيصل النمو العالمي إلى 5.3٪، وهو أسرع معدل له منذ ما يقرب من خمسة عقود (الجدول 1).

ومع ذلك، فإن الانتعاش غير متكافئ على المستوى الجغرافي والقطاعي ومستوى الدخل. ففي الاقتصادات المتقدمة، شهدت الطبقة الريفية انفجارًا في الثروة، بينما يعاني أصحاب الدخل المنخفض.

القيود المفروضة على الحيز المالي (الشكل 1)، والافتقار إلى الاستقلالية النقدية والحصول على اللقاحات تعيق العديد من الاقتصادات النامية، وتوسع الفجوة مع الاقتصادات المتقدمة وتهدد مستويات الدخل في عقد ضائع آخر.

UNCTAD Communications and External Relations

+41 22 917 8033/5549/5828

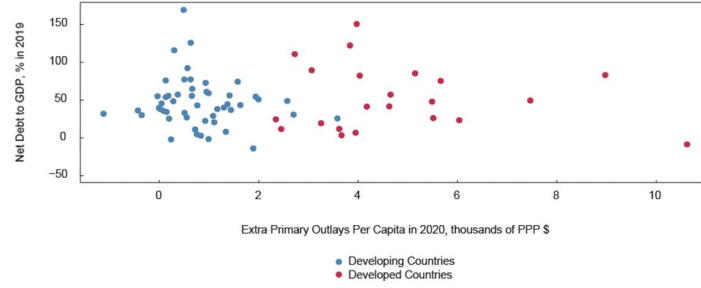
+41 76 691 11 52 (WhatsApp)

unctadpress@unctad.org

<http://unctad.org/press>

To receive our press material, please register at <https://unctad.org/registerjournalist>

الشكل 1: النفقات الأولية الإضافية في عام 2020 مقارنة بنسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النامية والمتقدمة



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد ، استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

الجدول 1: نمو الناتج العالمي ، 1991-2022 (نسبة مئوية)

Country groups	1991-	2001-	2009-																			
	2000 ^a	2008 ^a	2018 ^a	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020 ^b	2021 ^b	2022 ^b					
World	3.0	3.6	2.9	-1.3	4.5	3.3	2.8	2.7	3.1	3.1	2.7	3.4	3.2	2.5	-3.5	5.3	3.6					
Africa	2.5	5.7	3.0	3.9	5.6	-1.0	8.0	0.7	3.3	2.6	1.7	3.4	3.3	2.9	-3.4	3.2	2.9					
North Africa (incl. South Sudan)	3.1	5.4	1.0	3.7	4.7	-11.1	13.3	-6.8	-0.3	1.7	2.7	5.1	4.1	3.2	-5.2	4.2	3.1					
South Africa	2.1	4.4	1.8	-1.5	3.0	3.3	2.2	2.5	1.8	1.2	0.4	1.4	0.8	0.2	-7.0	4.0	2.3					
Sub-Saharan Africa (excl. South Africa and South Sudan)	2.1	6.5	4.8	5.7	7.1	5.7	6.1	5.5	5.9	3.4	1.5	3.0	3.5	3.4	-1.5	2.5	2.9					
America	3.5	2.8	2.0	-2.5	3.3	2.3	2.3	2.1	2.2	2.3	1.1	2.2	2.6	1.7	-4.4	5.6	2.9					
Latin America and the Caribbean	3.2	3.9	1.9	-2.1	6.2	4.6	2.7	2.9	1.1	0.3	-0.9	1.3	1.1	0.1	-7.1	5.5	2.6					
Central America (excl. Mexico) and Caribbean	3.1	4.8	3.3	-0.7	3.5	3.9	3.6	3.3	3.3	4.2	2.9	3.0	3.1	2.1	-8.1	3.9	2.9					
Mexico	3.2	2.2	2.6	-5.3	5.1	3.7	3.6	1.4	2.8	3.3	2.6	2.1	2.2	0.0	-8.3	6.2	2.8					
South America	3.2	4.3	1.5	-1.3	6.9	4.9	2.3	3.3	0.3	-1.1	-2.5	0.8	0.4	-0.2	-6.5	5.5	2.5					
of which:																						
Argentina	4.0	5.0	1.2	-5.9	10.1	6.0	-1.0	2.4	-2.5	2.7	-2.1	2.7	-2.5	-2.1	-9.9	6.7	2.9					
Brazil	2.8	3.7	1.1	-0.1	7.5	4.0	1.9	3.0	0.5	-3.5	-3.3	1.3	1.8	1.4	-4.1	4.9	1.8					
North America	3.6	2.5	2.0	-2.6	2.6	1.7	2.2	1.9	2.6	2.9	1.7	2.4	3.0	2.1	-3.7	5.7	3.0					
of which:																						
Canada	3.0	2.5	1.9	-2.9	3.1	3.2	1.8	2.3	2.9	0.7	1.0	3.0	2.4	1.9	-5.4	5.1	2.9					
United States	3.6	2.6	2.0	-2.5	2.6	1.6	2.3	1.8	2.5	3.1	1.7	2.3	3.0	2.2	-3.5	5.7	3.0					
Asia (excl. Cyprus)	4.3	5.9	5.2	2.4	7.8	6.0	5.0	5.4	4.9	4.9	4.9	5.1	4.6	3.8	-1.1	5.9	4.7					
Central Asia	-3.3	8.5	5.5	3.3	7.6	8.1	6.0	6.9	5.6	3.5	3.2	4.5	4.7	4.7	-0.3	4.3	3.1					
East Asia	4.4	5.8	5.3	2.8	8.0	5.9	5.2	5.5	5.0	4.8	4.7	5.2	4.8	4.3	0.3	6.7	4.7					
of which:																						
China	10.6	10.9	7.9	9.4	10.4	9.6	7.9	7.8	7.4	6.9	6.7	6.9	6.7	6.1	2.3	8.3	5.7					
Japan	1.2	1.2	1.0	-5.7	4.1	0.0	1.4	2.0	0.3	1.6	0.8	1.7	0.6	0.3	-4.7	2.4	2.1					
Republic of Korea	6.8	4.9	3.2	0.8	6.8	3.7	2.4	3.2	3.2	2.8	3.0	3.2	2.9	2.0	-0.9	3.9	2.8					
South Asia	4.8	6.7	5.9	4.0	8.7	5.6	3.4	5.0	6.1	6.4	8.0	6.6	4.9	3.1	-5.6	5.8	5.7					
of which:																						
India	5.9	7.6	7.0	5.0	11.0	6.2	4.8	6.1	7.0	7.9	8.2	7.2	6.6	4.6	-7.0	7.2	6.7					
South-East Asia	4.9	5.7	5.1	2.0	7.8	4.9	6.0	5.0	4.5	4.7	4.8	5.3	5.1	4.4	-3.9	3.5	4.7					
of which:																						
Indonesia	4.2	5.2	5.4	4.6	6.2	6.2	6.0	5.6	5.0	4.9	5.0	5.1	5.2	5.0	-2.1	3.6	4.9					
Western Asia (excl. Cyprus)	4.1	5.5	4.1	-1.3	5.7	8.0	4.6	4.9	3.3	3.8	3.2	2.3	2.1	1.3	-2.9	3.5	3.2					
of which:																						
Saudi Arabia	1.7	4.5	3.7	-2.1	5.0	10.0	5.4	2.7	3.7	4.1	1.7	-0.7	2.4	0.3	-4.1	2.7	3.3					
Turkey	3.9	6.0	6.0	-4.8	8.4	11.2	4.8	8.5	4.9	6.1	3.3	7.5	3.0	0.9	1.8	3.9	3.6					
Europe (incl. Cyprus)	1.6	2.5	1.2	-4.5	2.4	2.0	0.1	0.5	1.7	1.9	1.8	2.5	2.0	1.5	-6.2	4.3	3.0					
of which:																						
European Union (EU 27)	2.1	2.1	1.1	-4.4	2.3	1.9	-0.7	0.0	1.6	2.3	2.0	2.8	2.1	1.6	-6.2	4.0	3.3					
of which:																						
Euro area	2.1	1.9	1.0	-4.5	2.2	1.7	-0.9	-0.2	1.4	2.1	1.9	2.6	1.9	1.3	-6.6	4.1	3.4					
of which:																						
France	2.0	1.8	1.0	-2.9	2.0	2.2	0.3	0.6	1.0	1.1	1.1	2.3	1.8	1.5	-8.0	5.2	3.4					
Germany	1.6	1.3	1.6	-5.7	4.2	3.9	0.4	0.4	2.2	1.5	2.2	2.6	1.3	0.6	-4.9	2.2	3.2					
Italy	1.6	0.9	-0.3	-5.3	1.7	0.7	-3.0	-1.8	0.0	0.8	1.3	1.7	0.9	0.3	-8.9	5.5	3.0					
Russian Federation	-4.7	6.8	1.3	-7.8	4.5	4.3	4.0	1.8	0.7	-2.0	0.2	1.8	2.5	1.3	-3.0	3.8	2.3					
United Kingdom	2.9	2.5	1.7	-4.1	2.1	1.3	1.4	2.2	2.9	2.4	1.7	1.7	1.3	1.4	-9.9	6.7	2.1					
Oceania	3.7	3.4	2.7	1.9	2.4	2.7	3.7	2.1	2.8	2.6	2.9	2.7	2.8	1.9	-2.4	3.1	2.8					
of which:																						
Australia	3.8	3.4	2.6	1.9	2.4	2.7	3.9	2.1	2.6	2.3	2.8	2.5	2.8	1.8	-2.5	3.2	2.8					
Memo items:																						
Developed (M49, incl. Republic of Korea)	2.5	2.5	1.7	-3.5	2.8	1.7	1.3	1.4	2.0	2.3	1.7	2.4	2.4	1.7	-4.7	4.7	2.9					
Developing (M49)	4.9	6.7	5.2	3.3	8.1	6.3	5.6	5.1	4.9	4.5	4.3	4.9	4.6	3.7	-1.8	6.2	4.7					

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد ، استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية ؛ الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، قاعدة بيانات الحسابات القومية الرئيسية ، الحالة والتوقعات الاقتصادية العالمية: التحديث حتى منتصف عام 2021 ؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2021 ؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2021 ؛ صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، أبريل 2021 ؛ وحدة الاستخبارات الاقتصادية ، قاعدة بيانات CountryData ؛ جي بي مورجان ، مراقبة البيانات العالمية ؛ والمصادر الوطنية.

ملاحظة: تستند حسابات المجاميع القطرية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الثابت لعام 2015.

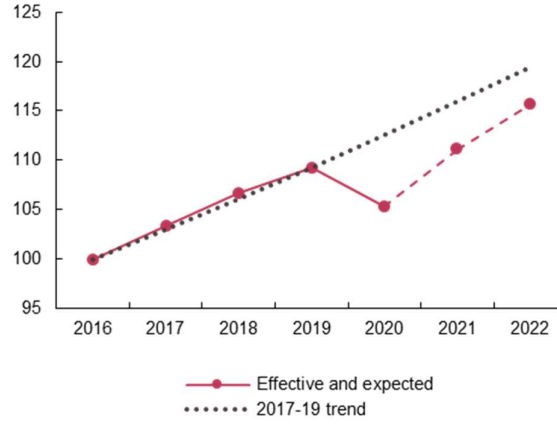
(a) متوسط.

(b) التوقعات.

وقالت ريبيكا غريسيان، الأمينة العامة للأونكتاد: "إن هذه الفجوات الأخذة في الاتساع، على الصعيدين المحلي والدولي، تذكر بأن الظروف الحالية، إذا تُركت على ما هي عليه، ستجعل القدرة على الصمود والنمو رفاهية لا يتمتع بها إلا عدد أقل وأقل من البشر".

"بدون سياسات أكثر جرأة، تنشط الأطر متعددة الأطراف، فإن التعافي بعد الوباء سيفتقر إلى الإنصاف، ويفشل في مواجهة تحديات العصر".

الشكل 2: مستوى الإنتاج العالمي ، 2016-2022 (أرقام قياسية ، 2016 = 100)



المصدر: الجدول 1

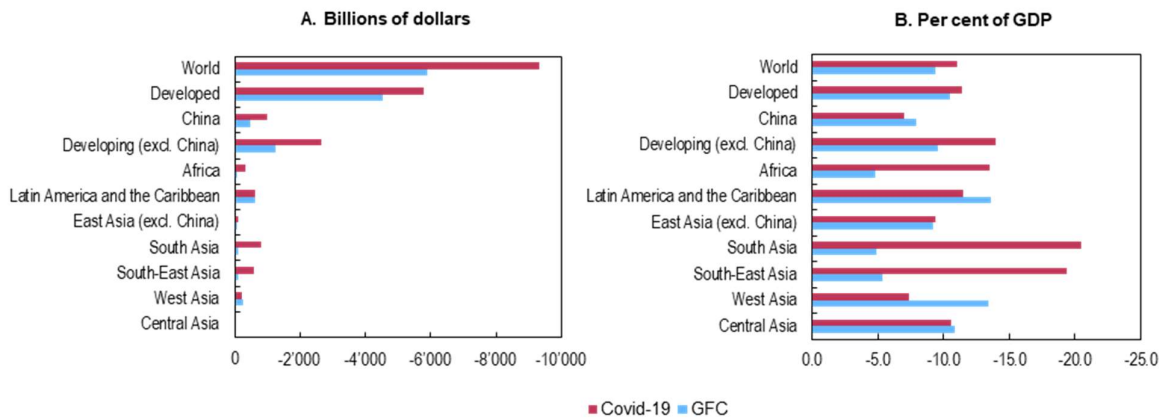
مقترحات الأونكتاد المطروحة هنا، مستمدة من دروس الوباء، وتشمل تخفيفاً منسقاً للديون بل وإلغاءها في بعض الحالات؛ وإعادة تقييم دور السياسة المالية في الاقتصاد العالمي؛ وزيادة تنسيق السياسات عبر الاقتصادات بشكل أكثر تنظيماً؛ ودعم للبلدان النامية في نشر وتصنيع اللقاحات.

ويتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تباطؤ النمو العالمي في عام 2022 إلى 3.6٪، تاركاً الدخل العالمي أقل بـ 3.7٪ مما كان متوقعاً أن يكون عليه قبل الوباء (الشكل 2)؛ ومن المتوقع أن تكون الخسارة التراكمية في الدخل للأعوام 2022-2020 نحو 13 تريليون دولار¹. كما وقد تؤدي السياسة الضعيفة أو التراجع في السياسات (وهو أسوأ)، إلى تراجع النمو بشكل أكثر حدى.

في جميع أنحاء العالم، وخاصة في المناطق النامية، كان الضرر الناجم عن أزمة كوفيد-19 أكبر من الضرر الناجم عن الأزمة المالية العالمية، ولا سيما في إفريقيا وجنوب آسيا (الشكل 3).

حتى مع عدم حدوث انتكاسات كبيرة، لن يستأنف الإنتاج العالمي اتجاهه الذي كان في الأعوام 2019-2016 إلا بحلول عام 2030. و هنا تكمن المشكلة الأعمق المتمثلة في أن اتجاه نمو الدخل قبل الوباء في حد ذاته كان غير مرضٍ؛ حيث كان متوسط النمو العالمي السنوي في العقد الذي أعقب الأزمة المالية العالمية هو الأبطأ منذ عام 1945.

الشكل 3: الأثر الاقتصادي للأزمة المالية العالمية ، 2010-2009 مقارنة بجائحة كوفيد-19، 2021-2020



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد ، استناداً إلى البيانات والتقديرات الرسمية الناتجة عن نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية.

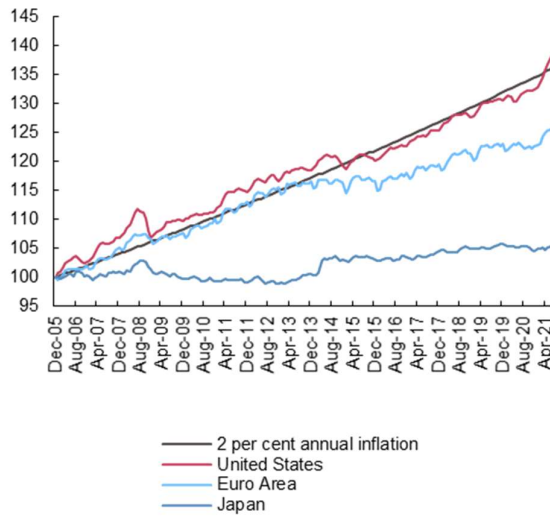
¹ استناداً إلى أسعار الصرف الثابتة للدولار لعام 2015.

ملحوظة: الخسارة المقدرة من الأزمة المالية العالمية هي خسارة الدخل المتراكمة لعامي 2009 و 2010 ، بالنسبة لاتجاه 2006 إلى 2008 ؛ أما الخسارة المقدرة من الكوفيد-19 فهي خسارة الدخل المتراكمة لعامي 2020 و 2021 ، بالنسبة لاتجاه 2017 إلى 2019.

قد تصبح الزيادات المؤقتة في الأسعار (الناجمة عن ضغوط غير متزامنة بين العرض والطلب) عذاراً للتراجع في السياسات اللازمة للحفاظ على الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة. فعلى الرغم من الضخ النقدي الهائل من البنوك المركزية الرائدة في العقد الذي تلى الأزمة المالية العالمية، لم يتم الوصول إلى أهداف التضخم المعلنة (الشكل 4)، وحتى مع الانتعاش القوي في الاقتصادات المتقدمة حالياً، لا توجد علامة على ارتفاع مستدام في الأسعار.

وبعد عقود من انخفاض حصة الأجور، تحتاج الأجور الحقيقية في البلدان المتقدمة إلى الارتفاع بمعدل يفوق الإنتاجية لفترة طويلة قبل تحقيق التوازن بين الأجور والأرباح مرة أخرى. ومع ذلك، يعتقد الأونكتاد أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يمكن أن يشكل تهديداً خطيراً للفئات الهشة من السكان في الجنوب، الذين أضعفتهم مالياً الأزمة الصحية بشكل كبير.

الشكل 4: فجوة السعر من اتجاه تضخم بنسبة 2 بالمائة



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى البيانات الوطنية.

على الصعيد العالمي، تعافت التجارة الدولية في السلع والخدمات، بعد أن انخفض حجم التجارة الإجمالي بنسبة 5.6٪ في عام 2020. فقد كان حجم الانكماش أقل حدة مما كان متوقفاً، حيث انتعشت تدفقات تجارة البضائع على أساس شهري في الجزء الأخير من عام 2020 بنسبة تقريباً توازي نسبة انكماشها في وقت سابق من نفس العام.

تشير توقعات النمذجة الواردة في التقرير إلى نمو حقيقي في التجارة العالمية في السلع والخدمات بنسبة 9.5٪ في عام 2021. ومع ذلك، فالانتعاش متفاوتاً للغاية، وتأثير الجائحة على أداء التجارة سيستمر في السنوات المقبلة.

في عام 2021، استمر المسار الإيجابي لأسعار السلع الأساسية بعد الانخفاض الذي حصل في الربع الثاني من عام 2020. حيث سجل مؤشر إجمالي السلع زيادة بنسبة 25٪ من ديسمبر 2020 إلى مايو 2021، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار الوقود، التي ارتفعت بنسبة 35٪، في حين سجلت أسعار المعادن والمواد الخام زيادة بنسبة 13٪.

قال ريتشارد كوزول رايت، مدير قسم العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد: "لقد خلق الوباء فرصة لإعادة التفكير في المبادئ الأساسية للإدارة الاقتصادية الدولية، وهي فرصة ضاعت بعد الأزمة المالية العالمية".

"في أقل من عام، بدأت مبادرات واسعة النطاق للسياسة الأمريكية في الولايات المتحدة في إحداث تغيير ملموس في حالة الإنفاق على البنية التحتية والحماية الاجتماعية الموسعة، الممولة من خلال المزيد من الضرائب التصاعدية. و سيكون اتخاذ هذا النهج على المستوى الدولي هو الخطوة المنطقية التالية".

على الصعيد الدولي، فإن دعم الولايات المتحدة للتخصيص الجديد لحقوق السحب الخاصة، والحد الأدنى من الضرائب العالمية على الشركات، والتنازل عن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة باللقاحات في منظمة التجارة العالمية، يحمل في طياته إمكانية تجديد تعددية الأطراف.

لكن هذا سيحتاج إلى دعم أقوى بكثير من الاقتصادات المتقدمة الأخرى وإدراج أصوات البلدان النامية إذا كان العالم يريد معالجة تجاوزات العولمة المفرطة والأزمة البيئية المتفاقمة في الوقت المناسب.

يتمثل الخطر الأكبر الذي يواجه الاقتصاد العالمي في أن الانتعاش في الشمال سيحول الانتباه عن الإصلاحات التي تحتاجها البلدان النامية والتي بدونها ستظل في موقف ضعيف وهش.

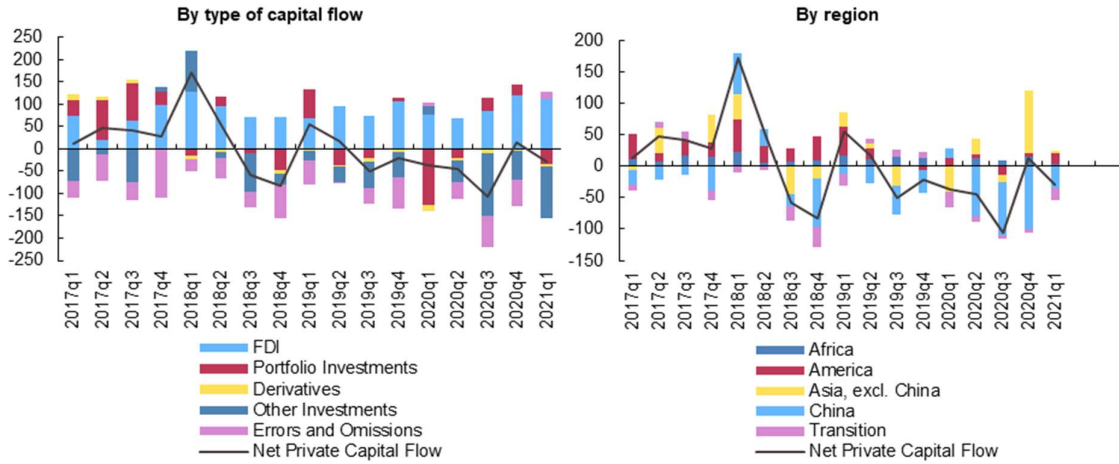
يستخلص تقرير التجارة والتنمية 2021 أربعة دروس رئيسية من الوباء

بعد ثمانية عشر شهرًا من تفشي جائحة كوفيد-19، يستيقظ العالم على الدور الذي لا غنى عنه للتعاون الدولي في تحقيق المرونة الاقتصادية و القدرة على الصمود والتكيف، وهو مبدأ أقرته بريتون وودز عند تأسيس النظام متعدد الأطراف. لكن العزم على إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي وإصلاح الهيكل الاقتصادي الدولي لا يزال مفقودًا.

أولاً، سيكون أي حديث عن المرونة و القدرة المالية على الصمود في البلدان النامية سابقاً لأوانه حيث تظل تدفقات الاستثمار في كثير من الحالات متقلبة (الشكل 5) ناهيك عن عبء المديونية الثقيل. على الرغم من تفاديها أزمات الديون السيادية المتصاعدة في عام 2020، إلا أن القدرة على تحمل الديون الخارجية للبلدان النامية ازدادت سوءاً.

الشكل 5: صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، 2017-2021

(مليارات الدولارات)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى البيانات الوطنية.

ملاحظة: القيم السلبية تشير إلى التدفقات الخارجة. فيما يلي عينات الاقتصادات حسب مجموعة البلدان:

الاقتصادات النامية التي تمر بمرحلة انتقالية هي: كازاخستان وقيرغيزستان والاتحاد الروسي وأوكرانيا. أفريقيا: بوتسوانا، جمهورية كابو فيردي، مصر، غانا، موريشيوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا، جنوب أفريقيا، السودان وأوغندا. أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، شيلي، كولومبيا، إكوادور، السلفادور، المكسيك، نيكاراغوا، باراغواي، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية. آسيا باستثناء الصين: هونغ كونغ (الصين) والهند وإندونيسيا والأردن ولبنان وملاسيا ومنغوليا وباكستان والفلبين والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وسريلانكا وتايلاند وفيتنام.

ويمكن أن تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى مشاكل في ميزان المدفوعات والأصول في البلدان النامية، مما يعكس مدى ضلالة التغيير منذ الأزمة المالية العالمية. مما يزيد الحالة الهشة للملاءة المالية الخارجية والسيولة الدولية.

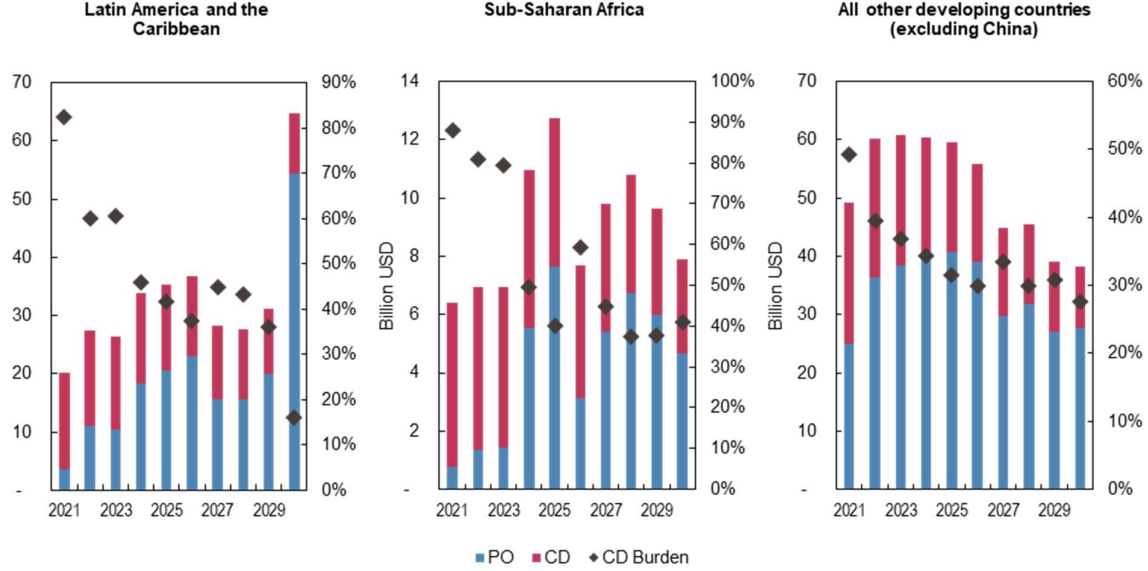
على مدى السنوات المقبلة، ستستمر الضغوط على قدرة البلدان النامية على تحمل الديون الخارجية لأن العديد منها ستواجه مدفوعات الديون السيادية الثقيلة القادمة في أسواق السندات الدولية (الشكل 6).

تواجه البلدان النامية (باستثناء الصين) مجتمعة مدفوعات إجمالية على السندات السيادية الصادرة بالفعل بقيمة 936 مليار دولار حتى عام 2030، وهو العام المخصص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يوصي الأونكتاد بتخفيف عبء الديون بشكل منسق، وفي بعض الحالات الإلغاء التام للديون من أجل تقليل عبء الديون المتراكمة في البلدان النامية وتجنب خسارة عقد آخر من التنمية.

الشكل 6: ملامح سداد السندات السيادية، مناطق مختارة، 2020-2021

مليارات الدولارات الأمريكية (الجانب الأيسر) والنسبة المئوية للمئوية لإجمالي خدمة الدين (الجانب الأيمن)



PO= Principal outstanding and maturing. CD=Coupon disbursement (left-hand side).
CD Burden = Coupon disbursement burden (percent of total debt service, right-hand side).

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بناءً على تقرير آفاق الاقتصاد العالمي التابع لصندوق النقد الدولي في أبريل 2021. البلدان مُجمعة حسب تصنيفها في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي التابع لصندوق النقد الدولي.

ملحوظة: 2021 إلى 2026 = تقديرات

ثانيًا، شهد الوباء إجماعًا حول الحاجة إلى تدخل كبير من القطاع العام، ولكن الإجماع أقل بما يتعلق بما سيضمّنه هذا التدخل بخلاف التدابير المضادة للدورة الاقتصادية. هناك خطر يتمثل في اعتبار التدابير المالية التوسعية مجرد أدوات لمواجهة الأزمات، في حين أنها في الواقع أدوات حاسمة للتنمية طويلة الأجل.

يوصي الأونكتاد إلى استخدام الحيز السياسي الذي أوجده الوباء لإعادة تقييم دور السياسة المالية في الاقتصاد العالمي، وكذلك للتعامل مع الممارسات التي أدت إلى زيادة عدم المساواة.

ثالثًا، سيطلب الدعم لإعادة البناء بشكل أفضل تنسيقًا أكبر للسياسات عبر الاقتصادات ذات الأهمية؛ وإصلاحات الهيكل الاقتصادي الدولي التي وعد بها بعد أزمة 2008-2009 ولكن سرعان ما تم التخلي عنها في ظل مقاومة الطبقات الريفية.

رابعًا، إن إجماع الاقتصادات المتقدمة الأخرى عن اتباع الولايات المتحدة في التنازل عن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة باللقاحات في منظمة التجارة العالمية ليس فقط علامة مقلقة على التفكك في الشمال؛ بل إنه مكلف بشكل خاص بالنسبة للاقتصادات المقيدة ماليًا. وفقًا لأحد التقديرات الحديثة، ستبلغ التكلفة التراكمية للتأخر في عمليات التطعيم 2,3 تريليون دولار، بحلول عام 2025 مع تحمل العالم النامي الجزء الأكبر من هذه التكلفة.

هناك حاجة إلى دعم دولي متجدد للبلدان النامية، التي تواجه العديد منها أزمة صحية متصاعدة، في الوقت الذي تكافح فيه عبء الديون المتزايد وتواجه احتمالات عقد ضائع.